ثانياً: المسح بالعينة

المسح بالعينة هو أحد الأدوات المهمة التي تُجمع من خلاله بعض البيانات السكانية. والعينة -كما نعرف- هي مجموعة صغيرة نسبياً من أفراد المجتمع يتم اختيارها بطرق علمية محددة، ويفترض أن تمثل ذلك المجتمع تمثيلاً دقيقاً وصادقاً. ويكمن الغرض الأساسي من العينات في إمكانية تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه تلك العينات. وهناك طرق عديدة للمعاينة، منها ما يلي:

١- العينة العشوائية البسيطة. ٢- العينة المنتظمة.

٣- العينة الطبقية. ٤- العينة العنقودية (متعددة المراحل).

فأحياناً لا حاجة لدراسة المجتمع بكامل أفراده، إذا كانت العينة تحقق أهداف الدراسة؛ لذا يكثر استخدام العينات والاعتماد عليها في كثير من الدراسات مقارنة بأساليب جمع البيانات الأخرى. ومن الأسباب التي تدعو الكثيرين إلى استخدام العينات بدلاً عن الحصر الشامل لمفردات الظاهرة المدروسة ما يلي:

- **السهولة**: يتسم المسح بالعينة مقارنة بالتعداد السكاني بسهولة التنفيذ لأنه لا يشمل كل المناطق الجغرافية وجميع الأفراد.

- **المرونة**: يمكن دراسة أية ظاهرة سكانية أو اجتماعية أو اقتصادية في أي وقت بخلاف التعداد الذي يجرى في الغالب كل عشر سنوات ويتطلب ترتيبات معقدة. كما أن التعدادات السكانية قد لا تكون ملائمة لجمع معلومات تفصيلية وشاملة عن الخصوبة والهجرة والصحة والغذاء والاستهلاك والإنفاق -على سبيل المثال-. باختصار يمكن التوسع في عدد الأسئلة المطروحة على عينة من السكان، على عكس الوضع بالنسبة للتعداد الشامل.

- **الدقة**: تتسم البيانات التي تجمع عن طريق المسح بالعينة بالدقة لإمكانية تنفيذها بسهولة ومراقبة عمليات جمع البيانات بفاعلية مما يتيح المجال للتأكد من صحة البيانات واكتمالها.

- **قلة التكاليف**: يتميز المسح بالعينة بقلة تكاليفه مقارنة بالحصر الشامل، إذ يمكن إجراء المسح بالعينة في حدود الإمكانات المتاحة.

- **سرعة استخراج النتائج**: يمكن من خلال المسح بالعينة الحصول على النتائج بسرعة وفي وقت قصير، مقارنة بالحال عندما يكون الحصر شاملاً.

أغراض المسح بالعينة واستخداماته :

هناك الكثير من الأغراض والاستخدامات للمسوحات الديموغرافية، من أبرزها ما يلي:

- تلبية الاحتياجات العاجلة والمستجدة: بما أن من الصعوبة في كثير من الأحيان التنبؤ باحتياجات البلد من المعلومات في وقت إجراء التعداد، فإن من الضروري استخدام المسح بالعينة لتلبية الاحتياجات المستجدة من وقت إلى آخر. ويمكن أن يكون بديلاً للتعداد عندما يتعذر إجراء التعداد السكاني.
- تحديث الإحصاءات: يستخدم المسح بالعينة لتحديث الإحصاءات التي يتم جمعها عن طريق التعداد، خاصة أن التعدادات السكانية تجرى – في الغالب – كل عشر سنوات.
- توفير بيانات تفصيلية: يستخدم المسح بالعينة لتوفير بيانات تفصيلية عن بعض الظاهرات السكانية؛ لأغراض الدراسات والأبحاث السكانية المتخصصة كدراسات الخصوبة.
- تقويم بيانات التعداد أو التسجيلات الحيوية: يُستخدم المسح بالعينة لتقويم دقة البيانات الأخرى شموليتها، مثل التعداد والإحصاءات الحيوية.

ثالثاً: الإحصاءات الحيوية

تعرّف الإحصاءات الحيوية – كما تسمى أحياناً – بأنها التسجيلات المستمرة والإجبارية لوقائع الولادة والوفاة والزواج والطلاق والتبني وغيرها. وتعرفها الأمم المتحدة بأنها "العملية الكلية لجمع البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية وخصائصها المتعلقة بالأشخاص المعنيين من خلال التسجيل أو العد، أو التقدير بالطرق المباشرة أو غير المباشرة. كما تتضمن تصنيف تلك البيانات وتحليلها وتقويمها وعرضها ونشرها في أشكال إحصائية"[1].

وتعتبر الإحصاءات الحيوية أحد المصادر الأساسية للبيانات السكانية التي لا بد من توافرها لحساب المعدلات الديموغرافية والصحية والاجتماعية المهمة كمعدلات المواليد والوفيات، ومعدلات شيوع وانتشار أمراض معينة كالسرطان، أو معدلات الزواج والطلاق. ولنظم التسجيلات الحيوية وظائف قانونية أكثر منها وظائف إحصائية؛ فبناء عليها، يتمكن صاحب العلاقة من الالتحاق بالمدارس الحكومية وغير الحكومية، أو الحصول على عمل، أو إعانة عند الكبر. وتستخدم بوصفها مستنداً للاستفادة من البرامج الاجتماعية أو الصحية مثل رعاية الأمومة أثناء فترة النفاس. ومما يدعم صفتها القانونية، اشتراط السلطات القانونية حمل مستندات توثق الميلاد أو الوفاة. كما

أنها لازمة عند دفن الموتى. ومن الجدير بالذكر أن الحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة تشتمل على أنه "يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته، ويعطى اسماً يُعرف به"[1].

خصائص التسجيلات الحيوية أو ملامحها:

بالنظر إلى التسجيلات الحيوية، تتضح بعض الملامح التي تتسم بها الإحصاءات الحيوية، ومن أبرزها ما يلي:

١- **الشمولية الجغرافية**: ويقصد بها أن التسجيلات عادة ما تغطي رقعة جغرافية واسعة تمثل دولة كاملة ابتداءً من المدن الكبرى إلى أصغر تجمع سكاني؛ مما يجعلها أفضل في هذا الخصوص من المسوحات المعتمدة على عينات محددة.

٢- **الإجبارية**: تعتبر إجبارية بحكم القانون مما يعطيها صفة خاصة وينعكس على دقتها، وخاصة أنها سبيل لإصدار شهادات الميلاد أو شهادات الوفاة.

٣- **الاستمرارية**: يقصد بها الاستمرار في التسجيل مما يجعلها تتفوق بتجددها على بيانات التعداد التي تجمع -في الغالب -كل عشر سنوات. وهذا يجعل بالإمكان الحصول على معدلات المواليد والوفيات شهرياً.

٤- **الفورية في التبليغ**: يفترض أن يتم التبليغ عن الوقائع فور حدوثها، ولكن

لا يحدث ذلك في كل الأحوال. وعلى أية حال، فكلما كانت الفترة بين تاريخ وقوع الحدث وبين تاريخ تسجيله قصيرة، كانت الإحصاءات الحيوية أكثر دقة وصدقاً في تمثيلها للواقع السكاني في الدولة. ولهذا السبب تؤكد كثير من الدول على ضرورة التبليغ عن وقوع الحدث الديموغرافي خلال فترة زمنية معينة. وتختلف هذه الفترة من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، يُسجل الحدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ٢٤ساعة في المناطق الحضرية، و ما بين ١٠ إلى ١٥ يوماً في المناطق النائية. أما في المكسيك فتعتمد الفترة على علاقة القائم بالتبليغ بالمولود الجديد بحيث تكون ١٥ يوماً إذا كان الأب هو المبلغ، وتكون ٤٠ يوماً إذا كانت الأم هي القائمة بالتبليغ[١]، وفي المملكة العربية السعودية تنص الأنظمة بأن يتم التبليغ خلال ١٥ يوماً، وفي حالة عدم التبليغ خلال هذه المدة يتعين على الأسرة دفع غرامة مالية مقدارها ٥٠ ريالاً. وبشكل عام، تتفاوت الفترات المسموح خلالها التسجيل من واقعة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. ويتضح ذلك – جلياً – من خلال النظر إلى البيانات في الجدول (٢-٢) عن الفترات المحددة لتسجيل بعض الواقعات في بعض الدول.

٥- **انخفاض التكاليف**: في معظم الحالات لا تقوم بتسجيل الوقائع الحيوية مؤسسة مستقلة، وإنما يتم تسجيل معظم هذه الوقائع عن طريق مؤسسات حكومية أنشئت لأغراض أخرى كالمستشفيات، مما يسهم في خفض تكاليف عمليات التسجيل، على الرغم من استمراريتها وديمومتها.